

«الأولى للوقود» تغلق محطة السالمية لتطويرها بالكامل

بالمعدات الصديقة للبيئة والإضاءة الموفرة للطاقة.. وأضاف «إن تطوير محطة السالمية هي من ضمن الخطوات لتنفيذ إستراتيجية التطوير لكافة محطات الأولى وفقاً لما تسمح به الجهات المعنية.

كما ستضاف خدمات المحطة لتشمل سوق مركزي وخدمة غسيل السيارات وخدمة صيانة السيارات. بالإضافة إلى زيادة مستوى السلامة عن طريق تركيب الجيل الثاني من نظام استرجاع الأبخرة وتزويد المحطة

الدائري الرباعي المحطة العشر والتي يتم تطويرها. وقد صرح م. عادل العوضي - الرئيس التنفيذي في الشركة الأولى سيتم تطوير محطة السالمية لتتطابق مع أعلى المعايير المعتمدة من الشركة الأولى للوقود.

أعلنت الشركة الأولى للوقود بإغلاق محطة السالمية الواقعة على الدائري الرباعي لتطوير جميع المرافق وتوسيع الخدمات المساندة ومستوى السلامة والبيئة. وستكون محطة السالمية الواقعة على

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«ستاندرد اند بورز» تثبت التصنيف السيادي للكويت عند «إيه.إيه»

◆ الوكالة أكدت على قدرة الأصول «الكبيرة جداً» لضبط الأوضاع المالية

◆ التصنيف الائتماني السيادي للكويت سيهبط حال خفض «المرونة النقدية»

◆ ارتفاع النفط أتاح لصانعي السياسات الكويتيين الفرصة للإصلاحات المالية

◆ المصدات الضخمة للكويت تبقى من نقاط القوة الأساسية للتصنيف الائتماني

◆ المنتجات النفطية تشكل نحو 55 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

◆ ارتفاع إنتاج النفط الكويتي إلى أكثر من 3 ملايين برميل يوميا في 2020



3ر6 ضعف الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 ما يجعل الكويت من أعلى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة من حيث صافي حجم الموجودات الحكومية.

كما قدرت (ستاندرد آند بورز) أن يتجاوز صافي وضع الأصول الخارجية للكويت 6 أضعاف المتحصلات من الحساب الجاري خلال السنوات 2018-2021 مشيرة إلى أن متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام ستظل تغطي إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية خلال السنوات الأربع القادمة.

وعن مؤشرات الحسابات الخارجية لدولة الكويت قالت الوكالة أنها قوية جداً وأقوى من أقرانها تقريبا بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشارت إلى أن سعر صرف الدينار الكويتي يرتبط بسلة عملات يهيمن عليها الدولار الأمريكي معتبرة أن نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة من نظم أسعار الصرف في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث أنه على الرغم من قيام الاحتياطي الفهرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة إلا أن بنك الكويت المركزي أبقى على سعر الخصم الرئيسي دون تغيير ورفع سعر الفائدة على الودائع فقط.

العامه فوائض مالية مدعومة بدخل الاستثمارات الحكومية خلال فترة التوقعات على أن يسجل الفائض المالي للموازنة العامة أكثر من 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية (2019/18 - 2022/21).

وأضافت أن «عجز الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة المطالبات التمويلية حيث أجل مجلس الأمة إصدار قانون جديد للدين العام بعد انقضاء المهلة السابقة في أكتوبر 2017 ما يعوق أي إصدارات جديدة للدين في عام 2018 الأمر الذي دفع الحكومة للجوء إلى السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة».

وتوقعت الوكالة اتباع الحكومة استراتيجية تمويل أكثر توازناً بين الدين الجديد والسحب من أصول صندوق الاحتياطي خلال عام 2019 مرونها بموافقة مجلس الأمة على قانون الإصدار العام الجديد مشيرة إلى أن قيمة الإصدار الأول للكويت من السندات الدولية بلغ 8 مليارات دولار في عام 2017 «على أن تستمر الكويت بالاستفادة من أسعار السندات الدولية في ظل أسعار الفائدة الحالية المواتية مقارنة بعائدات الأصول الخارجية».

وقدرت الوكالة حجم الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو

الأجيال القادمة وبدون احتساب دخل الاستثمارات الحكومية بتسجيل عجزات مالية بسبب انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 مشيرة إلى أن السنة المالية 2014/13 كانت آخر ستة سجلت فيها الموازنة العامة فائضاً.

وقدرت أن يتقلص عجز الموازنة إلى نحو 14,6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2018/17 مقارنة بعجز بنحو 18 بالمئة في السنة المالية 2017/16 وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية متوقعة تقلص العجز في الموازنة العامة الحالية إلى 10,6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولفتت إلى أن «استجابة السياسة المالية في الكويت لانخفاض أسعار النفط محدودة ومرتجة إلى حد ما بالنظر إلى المصداق المالية الكبيرة والإرادة السياسية بالمحافظة على دولة الرفاهية» متوقعة تباطؤ زخم الإصلاحات التي تهدف إلى تنويع الإيرادات العامة التي ارتفع أسعار النفط خلال عام 2018. وتوقعت أن تسجل الموازنة العامة بعد احتساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة واحتساب دخل الاستثمارات الحكومية فائضاً مالياً بنحو 8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2018/17.

كما توقعت استمرار تسجيل الموازنة

بالمئة في المتوسط خلال السنوات 2018 حتى 2021 بدعم من زيادة إنتاج النفط بدءاً من النصف الثاني من السنة الحالية وزيادة الاستثمارات العامة.

وأكدت (ستاندرد آند بورز) عدم وجود أية مخاطر كبيرة لإدارة المالية العامة أو الاقتصادية خصوصاً أنها أقرتضت أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى نحو 65 دولاراً للبرميل في عام 2018 ونحو 60 دولاراً في عام 2019 ونحو 55 دولاراً خلال السنتين 2020-2021.

وقالت أنه رغم ارتفاع أسعار النفط مقارنة بالعام السابق إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد انكماشاً بنحو 2,9 بالمئة مدفوعاً أساساً بتقليص إنتاج النفط بنسبة 5 بالمئة والذي تم تعويضه بموجب اتفاق منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

وعدت الوكالة العوامل التي من شأنها معاودة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مشاريع البنية التحتية الانتعاش الطفيف في إنتاج النفط خلال النصف الثاني من هذا العام واستمرار الانفاق العام على مشاريع البنية التحتية إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في السنتين 2018 - 2019 فضلاً عن تأخير إدخال ضريبة القيمة المضافة الأمر الذي من شأنه دعم الاستهلاك الخاص والعام.

التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا نجحت الإصلاحات السياسية في تعزيز الغالبية المؤسسية وتحسين التنوع الاقتصادي على المدى الطويل.

وعن مبررات التصنيف قالت الوكالة أن توكيدها للتصنيف الائتماني مدعوم بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة موضحة أن المنتجات النفطية تشكل نحو 55 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90 بالمئة من الصادرات وأكثر من 90 بالمئة من الإيرادات العامة «ونظراً لهذا الاعتماد الكبير على النفط ترى (الوكالة) أن الاقتصاد الكويتي غير متنوع».

وأضافت أن مراكمة أصول مالية وخارجية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية أتاح لصانعي السياسات الكويتيين الفرصة للتقدم التدريجي في الإصلاحات المالية ومواجهة تراجع أسعار النفط من خلال زيادة الانفاق العام في إطار خطة الإنفاقية للدولة ولا سيما في مشاريع البنية التحتية.

وتوقعت أن يتعاقد أداء النشاط الاقتصادي خلال السنوات الأربع القادمة بعد الانكماش في عام 2017 مشيرة إلى بعض النقاط التي تم الأخذ بها في التصنيف أهمها التوقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2,8

بثقت وكالة (ستاندرد آند بورز) مساء أول أمس الجمعة التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (إيه.إيه) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف مؤكدة على قدرة الأصول الخارجية والحكومية «الكبيرة جداً» بتوفير مساحة للقيام بضبط الأوضاع المالية العامة تدريجياً.

وتوقعت الوكالة في تقريرها الذي نشرته على موقعها الإلكتروني متضمناً ثلاثة فصول رئيسية هي النظرة العامة للتصنيف وأفاق التصنيف ومبرراته أن تستقر آفاق التصنيف وأن تبقى مقاييس التصنيف الائتمانية الرئيسية في دولة الكويت قريبة نسبياً من المستويات الحالية. وقالت أن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت تعكس توافرها ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية خلال العامين القادمين مدعومة بمخزون ضخم من الأصول المالية متوقعة أن تساهم هذه القوة في تعويض المخاطر المتعلقة بكل من تقلبات أسعار النفط وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي وتصادد التورات الجيو-سياسية في المنطقة. وأشارت إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي للكويت في حال خفض تقييم المرونة النقدية أو إذا تصاعدت المخاطر الجيو-سياسية بشكل ملحوظ بينما تشمل إمكانية رفع

لنصف الأول من عام 2018

نمو صافي ربح «الخليج» 18 بالمئة إلى 27 مليون دينار

ما يقارب 36% من حقوق المساهمين كما في 30 يونيو 2018، بينما ارتفع إجمالي الموجودات بواقع 4% ليبلغ 5,84 مليار د.ك. مقارنةً بالمبلغ المحقق في 30 يونيو 2017. وفي يونيو 2018 بلغ إجمالي حقوق المساهمين 600 مليون د.ك.

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح عمر قتيبة الخانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «إنه إن دواعي سرورنا أن نرى هذا الأداء القوي لبنك الخليج خلال النصف الأول من عام 2018، حيث تعكس هذه النتائج مدى التقدم الذي يحرزه البنك كل ربع سنة بعد الأخر، وتؤكد باننا على المسار الصحيح من حيث تحقيق النتائج الإيجابية». وحول إدراج بنك الخليج في مؤشر الأسواق الناشئة MSCI Frontier Markets Index، استنظر الخانم قائلاً: «يسعدنا أن ننقل هذا النبا

السار للسادة مساهمي بنك الخليج. إن إدراج أسهم بنك الخليج في مؤشر الأسواق الناشئة خلال المراجعة السنوية للمؤشر في مايو 2018 سيؤدي إلى استقطاب المستثمرين العالميين وتعزيز السيولة وجاذبية أسهم بنك الخليج للمستثمرين».

النظرة المستقبلية

لا يزال بنك الخليج يحظى بالتقدير على المستوى العالمي لجدارته الائتمانية وقوته المالية، حيث أصبح مصنفاً في المرتبة «A» من قبل صبح وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، مع تعديل نظرته المستقبلية مؤخراً من «مستقرة» إلى «إيجابية» من قبل وكالة موديز إنفستورز سيرفيس في

مايو 2018. وعلق الخانم على هذا الجانب قائلاً: «شعرت بالاعتزاز لقيام وكالة موديز مؤخراً برفع مرتبة النظرة المستقبلية لبنك الخليج من «مستقرة» إلى «إيجابية»، مع تخفيض تصنيفه طويل المدى في المرتبة «A3». وقد تحقق ذلك نتيجة للتحسين المستمر في جودة موجودات البنك، بالإضافة إلى قيام موديز مؤخراً برفع تصنيف البنك، قامت وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيف الائتماني العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني للمصدر لبنك الخليج عند المرتبة «A-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» في يونيو 2018. ومن جهة أخرى، قامت وكالة كابيتال إنتلجنس برفع تصنيف البنك من المرتبة «BBB+» إلى المرتبة «A-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» في إبريل

الدويسان: نتطلع دوماً إلى تقديم عروض مميزة واستثنائية

«الوطني» يواصل مكافأة عملاء باقة الشباب



آمال الدويسان

وقد حرصنا مرة أخرى على مكافأة عملاء باقة الشباب، لذا قدمنا لهم هذا العرض الحصري على سوار تعقب النشاط Fitbit، وقد لاقي العرض تقاعداً إيجابياً من العملاء».

وتابعت الدويسان قائلة: «نجاح هذا العرض يؤكد على سعي بنك الكويت الوطني إلى تقديم كل ما هو جديد وحصري لعملاء باقة الشباب، حيث نحرص على توفير العروض التي تتماشى مع اهتماماتهم ونحن نشكرهم على تواصلهم وتفاعلهم معنا، كما نتطلع إلى تزويدهم بمزيد من العروض الجديدة والحصرية على مدار العام».

هذا ويتضمن حساب الشباب من الوطني العديد من المزايا ومنها الحصول على بطاقة الشباب Visa الوطني مسيقة مجاناً عند تحويل المكافأة الطلابية، والتي بدورها تقدم لهم العديد من المزايا والمكافآت التي صممت خصيصاً لتناسب متطلبات الشباب الكويتي. وتوفر بطاقة الشباب Visa الوطني مسيقة الدفع مجموعة متنوعة من المزايا بما في ذلك إمكانية التحويل النقدي من البطاقة إلى حساب

يحرص بنك الكويت الوطني على تقديم أفضل الخدمات، المكافآت والعروض الحصرية لعملاء باقة الشباب، وذلك لتلبية اهتماماتهم واحتياجاتهم، وفي هذا الإطار قدم البنك خصصاً حصرية بنسبة تزيد عن 50% على سوار تعقب النشاط Fitbit. وتم تخصيص هذا العرض لعملاء باقة الشباب من حاملي بطاقة الشباب الوطني مسيقة الدفع، حيث يتم الحصول مجاناً على هذه البطاقة عند تحويل المكافأة الطلابية. علماً أن العرض كان متوفراً عبر موقع يوريكا الإلكتروني وعند إتمام عملية الدفع من خلال استخدام بطاقة الشباب الوطني مسيقة الدفع. وقد تم توصيل المنتجات في اليوم ذاته حصرياً لعملاء بنك الكويت الوطني.

وفي سياق تعليقه على هذا العرض المميزة أعلنت مدير أول في إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني، آمال الدويسان قائلة: «تقدم باقة الشباب العديد من الخدمات المتطورة التي توفر للشباب تجربة مصرفية سهلة ومرحة.

«وربة» يعلن الراجلين الخمسة بسحب «السنبلة» الأسبوعي

أجرى بنك وربة سحب السنبلة الأسبوعي الخامس والعشرون، هذا وقد تم إجراء السحوبات بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة. وبالنسبة للعملاء الذين حافظهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الخامس والعشرون، فقد فاز كل من عملاء بنك وربة وحصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: علي مطلق نهار المطيري، نواف محسن عمر العتيبي، عبدالهادي صالح عبدالهادي العجمي، إيمان محمد رمزي محمد أحمد، راجح هادي سند السعيد. يمثل حساب السنبلة الخير الأمل لكل الراجلين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرصاً شهرية للفوز بجوائز نقدية طوال العام، ونظراً للإقبال الكبير الذي لاقاه هذا الحساب من قبل العملاء لما يؤمنه من فرص كبيرة للربح، عمل بنك وربة على إضافة تطورات نوعية على حساب السنبلة لاقت استحسان العملاء، وتشمل التطورات التي تمت إضافتها إلى حساب السنبلة، زيادة عدد الراجلين عبر إضافة سحب أسبوعي بالإضافة إلى السحب الشهري وذلك لإتاحة فرص أكبر للعملاء للفوز بجوائز مالية أسبوعية قيمة كل منها ألف دينار كويتي تذهب إلى 5 راجلين ويتم السحب عليها في يوم الخميس من كل أسبوع. بالإضافة إلى ذلك، يستمر سحب السنبلة الشهري في بداية كل شهر على الجوائز الكبرى - بحضور وإشراف ممثل من وزارة التجارة والصناعة - والتي يبلغ إجماليها 30 ألف دينار كويتي موزعة كالتالي على 4 راجلين: الجائزة الكبرى بقيمة 10 آلاف دينار كويتي ستكون من نصيب راجلين اثنين والجائزة الثانية بقيمة 5 آلاف دينار كويتي من نصيب راجلين اثنين أيضاً.

في خطوة جديدة نحو التكامل مع أسواق المال والبورصات العالمية

البورصة تنضم إلى عضوية اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية

أعلنت بورصة الكويت عن انضمامها لعضوية اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية (FEAS)، في خطوة جديدة نحو المزيد من التكامل مع الأسواق المالية والبورصات العالمية. وبموجب هذه العضوية، تصبح بورصة الكويت جزءاً من اتحاد جميع البورصات من أوروبا وآسيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وتتيح هذه العضوية لبورصة الكويت الاستفادة من نطاق أنشطة الاتحاد، والذي سيحقق فوائد جمّة، بما في ذلك جلسات التوعية، والوصول إلى الأبحاث، والتحليل والبيانات، وكذلك توسيع الشبكة. وتعليقاً على اكتساب العضوية، صرح خالد عبد الرزاق الخالد، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت: «يشكل هذا الإعلان الهام اليوم خطوة جديدة في جهودنا نحو تحقيق هدفنا الرئيسي في أن نصبح بورصة إقليمية رائدة، كما يعكس بدرجة عالية التزام بورصة الكويت بتنفيذ أعلى المعايير لأفضل الممارسات العالمية، وبيّن جهودها لوضع البنية التحتية الرقابية والتكنولوجية اللازمة للوفاء بالمعايير العالمية، فضلاً عن ترسيخ مكانة بورصة الكويت للنمو المستقبلي».

وبدوره صرح رئيس مجلس إدارة اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية (FEAS)، محمد فريد صالح: «يسرنا الإعلان عن انضمام الموافقة على منح بورصة الكويت العضوية الكاملة في اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية خلال الاجتماع الخامس والعشرين للجمعية العمومية غير العادية، أهني بورصة الكويت على هذه الخطوة ونتطلع لتعاون مثمر للطرفين».

ومنذ تأسيسها في عام 2014، التزمت بورصة الكويت برفع معايير سوق رأس المال الكويتي لخلق بورصة إقليمية رائدة معترف بها عالمياً.



خالد الخالد